



دور معايير الحوكمة الجامعية في تحقيق جودة النشر العلمي والحد من السرقات العلمية بالجامعة الجزائرية

THE ROLE OF UNIVERSITY GOVERNANCE PRINCIPLES IN ACHIEVING THE QUALITY OF SCIENTIFIC PUBLISHING AND REDUCING SCIENTIFIC THEFTS AT THE ALGERIAN UNIVERSITY

لطيفة رجب¹ ، فوزية بوعشة²

¹ جامعة محمد الشريف مساعدي - سوق اهراس، مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية (LAREE) (الجزائر)، [Redjeblatifa@univ-](mailto:Redjeblatifa@univ-soukahras.dz)

² soukahras.dz جامعة محمد الشريف مساعدي - سوق اهراس، مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية (LAREE) (الجزائر)،

Sabrina_bouacha@yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 2022/11/14 ؛ تاريخ المراجعة : 2022/11/29 ؛ تاريخ القبول : 2022/12/06

الملخص

يخضع قطاع التعليم العالي والبحث والنشر العلمي بالجزائر إلى سلسلة تعديلات باستمرار من قبل الوزارة الوصية وباقي الجهات المهمة بتحسين مخرجاته، بهدف ربطه أكثر وتفعيل الدور المنوط به في خدمة التنمية المنشودة بالدولة، وباعتبار النشر العلمي دعامة أساسية وقناة محورية تثري وعاء البحث العلمي، وجب على المهتمين بإنجاح هذا المسار وضع إطار تضبطه مبادئ الحوكمة الجامعية لضمان التقيد بأصول النشر العلمي طيلة مراحله، وهذا هو هدف ورقة البحث.

وتم التعرض من خلال مقارنة تحليلية لأهمية الحوكمة الجامعية في تحسين مسار النشر العلمي، والتعرض أيضا للأهمية الرقابية التي تتمتع بها آليات الحوكمة الجامعية ودورها في الحد من السرقات العلمية في ظل التشريع القانوني الجزائري القائم على سن القرار الوزاري رقم 933-16 وجملته من مواد القانونية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تعكس في مجملها إلزامية مواكبة التعليم بالجامعة الجزائرية لباقي منظومات التعليم الدولية، بتفعيلها العمل بمبادئ الحوكمة الجامعية التي باتت أسلوب إداري ناجح يتيح لها تطوير منهجياتها بما يتماشى ومتطلبات القطاع.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الجامعية، التعليم العالي، النشر العلمي، السرقات العلمية.

تصنيف JEL: G3, I2, O3, K1

ABSTRACT:

The higher education, research and scientific publishing sector in Algeria is subject to series of amendments, by the guardianship ministry and the rest of parties interested in improving its outputs, with the aim of linking it and activating its role in serving the development of the state, considering scientific publishing a pivotal channel that enriches scientific research, a framework must be developed that is governed by the principles of university governance to ensure adherence to the principles of university governance. Scientific publishing and the success of all its stages, this is what the research paper aimed at.

The importance of university governance in improving scientific publishing was discussed, as well as the oversight importance of university governance mechanisms and their role in limiting scientific theft according to the Algerian law of Ministerial Resolution No. 933-16 and its legal articles.

The study reached a set of results calling for education in the Algerian university to keep with the rest of the international education systems, by working with the principles of university governance, which has become a successful administrative method that allows it to develop its methodologies to serve the sector.

Keywords : University Governance, Higher Education, Scientific Publishing, Scientific Thefts

JEL classification : G3, I2, O3, K1

مقدمة

تؤدي الجامعات دور محوري في كافة المجتمعات، لأنها تسهم بصورة مباشرة بتوليد المعرفة التي تتوافق مع متطلبات عصر المعرفة، الذي فرض بدوره حزمة شروط تخدم جودة الجامعة ووجب أن يلتزم بها ويتشارك في توفيرها كافة أصحاب المصلحة والجامعة، بهدف خدمة جميع مخرجاتها سواء كانوا الطلبة، البحث والنشر العلمي وجديد الاختراعات، وتعتمد هذه الشروط أساسا على تسليح الطلبة (الذين يمثلون أساس كل المخرجات) وتزويدهم بمزيج من المهارات المعرفية والفكرية تتيح لهم إما حمل المشعل وخدمة الجامعة بانتسابهم إليها وتوظيفهم بها بعد التخرج، أو الظفر بفرصهم بعالم الشغل واستلام المشعل أيضا للمساهمة بتنمية الوطن بشتى المجالات.

ولكي توفق الجامعة في الرقي بمخرجاتها وجب عليها اعتماد نظم علمية تتناسب وذلك، ومن بين هذه النظم التي ثبتت نجاعتها (وهذا ما أكدته عديد الدراسات الجامعية المتخصصة...) نتطرق إلى منظومة الحوكمة الجامعية، فمن المنصف بل جدير بالذكر أنه ثبت أن الحوكمة الجامعية منظومة متكاملة من الآليات، القوانين، النظم والقرارات تطبق وفق ضوابط تشاركية تخدم كافة أصحاب المصلحة، وتهدف أساسا لتحقيق معايير الجودة والتميز بالأداء التعليمي الجامعي، للظفر بمراتب متقدمة ضمن مؤشرات التصنيف الوطني والعالمي للجامعات.

ولأن مقومات تصنيف الجامعات تعتمد أساسا وفي كثير من مؤشرات التصنيف الدولية، على ما توفق فيه الجامعات وتقدمه من نشر علمي مكثف وجديد بالمجلات والدوريات الدولية المصنفة، هذا النشر الذي يأتي ضمن سلسلة من الخطوات المتتالية من التقصي والتأليف والبحث العلمي، التي يقوم بها كافة الباحثون وتعكس مدى جديتهم في تحليل المواضيع المنشورة ومدى التزامهم بشروط النشر الأكاديمي التي تفرضها المجلات المصنفة. وبدورها الجامعة الجزائرية ولكي تتمكن أكثر من تقويم محتوى النشر العلمي والنهوض به دوليا، ها هي تبدي جديتها وتجتهد لمواكبة نجاح الجامعات الدولية وبعض الجامعات العربية التي اعتمدت مبادئ الحوكمة في منظومتها التعليمية، إذ تدعمت وفي إطار تعزيز الآليات الرقابية والتشاركية للحوكمة، بجملته من المواد التي تدرج ضمن القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 للحد من السرقات العلمية بالبحث والنشر العلمي على حد سواء،

من خلال ما سبق نتضح إشكالية الورقة البحثية كما يلي:

إلى أي مدى تسهم مبادئ الحوكمة الجامعية في تحقيق جودة النشر العلمي؟

التساؤلات الفرعية: انطلاقا من التساؤل الرئيس، تنبثق الاسئلة التالية:

- كيف تتمكن المؤسسات الجامعية من تفعيل العمل وفق ضوابط الحوكمة الجامعية؟
- ماهي أهم المعايير التي تميز المجلات المصنفة عن غيرها من المجلات المفترسة؟
- فيما تكمن آليات الدولة والجامعة الجزائرية المسخرة للحد من السرقات العلمية؟

أهداف البحث: نسعى لتحقيق جملة من الأهداف لعل من أهمها :

- إلقاء نظرة على أهم المكاسب التي تجنيها الجامعة إثر تبنيها العمل بمثل هذه المفاهيم التعليمية كالحوكمة الجامعية ؛
- الوقوف على حتمية اعتماد مبادئ الحوكمة بالمؤسسات الجامعية، باعتبارها مدخل محوري في تحسين البحث وتحقيق جودة النشر العلمي والنهوض به ؛

- التعرف على أهم أسباب السرقات العلمية، واجتهادات الدولة والجامعة للحد منها .

أهمية البحث: تستمد الورقة البحثية أهميتها من الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وتنبع أهميتها من الاعتبارات التالية:

- تناولها للعلاقة المباشرة بين موضوعي الحوكمة والنشر العلمي اللذان لا زالا يتسمان بالحدوث بأغلب الجامعات؛
- احاطتها بأهم الآليات القانونية للدولة الجزائرية التي تخدم فعليا هذا الموضوع؛
- يُبرز مدى جدية الدولة والجامعة الجزائرية في مواصلة طرح سلسلة هذه الملتقيات العلمية الوطنية والدولية، و المنادية بصناعة النشر العلمي وتجاوز معيقاته؛
- ينادي بالعمل على تفعيل مبادئ الحوكمة الجامعية وتوجيهها لخدمة النشر العلمي، بهدف الظفر بمنظومة جامعية ناجحة وطنيا ومواكبة للمستجدات الدولية.

منهج البحث: بغية الإحاطة أكثر بجوانب البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب ومضمونه، وذلك باستعراض كافة المفاهيم المتعلقة بمتغيراته ومحاولة تحليلها وتوضيح مدى تأثير بعضها على الآخر، من خلال الاستعانة بتشكيلة متنوعة من المراجع والبحوث التي تطرقت لهذا الموضوع وباستفاضة.

1. مدخل مفاهيمي لحوكمة الجامعات

تعتبر حوكمة الجامعات ركنا محوريا في اتجاهات إصلاح التعليم الجامعي بكافة دول العالم، (فهو تعتبر مفهوم جديد نسبيا أول من وضعه وطوره (Clark) سنة 1983 باعتباره أحد طرق التصنيف الأولى في العالم)، ويتعلق محتوى هذا المفهوم بكيفية قيام الجامعات وأنظمة التعليم العالي بتحقيق أهدافها وتنفيذها، وأساليب إدارة مؤسساتها ورصد إنجازاتها. (أديانا جارلميلو و آخرون، 2012، ص: 15)

1.1. تعريف حوكمة الجامعات: عندما نتحدث عن مصطلح الحوكمة نجد له عدة مسميات نذكر منها: الحاكمية، الحكامة، الادارة الرشيدة، الحكمانية، ... وفيما يلي بعضا من أهم التعريفات التي تطرقت للحوكمة الجامعية:

- **تعريف أول:** "هي تطبيق معايير الجودة ونظمها والتميز الذي يحكم أداء مؤسسات التعليم العالي، بما يحقق سلامة التوجهات، صحة التصرفات ونزاهة السلوكيات، وبما يضمن تحقيق الشفافية والمساءلة والمشاركة من قبل الأطراف جميعهم، وتغليب مصلحة المؤسسة على المصالح الفردية؛ ما يؤدي لتطوير الأداء المؤسسي وحماية الأطراف الذين لهم علاقة مباشرة وغير مباشرة بالمؤسسة التعليمية." (حمدان، 2015، ص: 69)
- **تعريف ثاني:** حسب الوكالة الكندية للتطوير الدولي **CIDA** "هي إعادة هيكلة للجامعات، تستلزم تغيير في طريقة إدارة الشؤون الداخلية لمؤسساتها، وحسبها تعتبر الحوكمة من التوجهات العالمية الرامية إلى المشاركة في بناء الطابع العالمي للتعليم العالي." (Serge, 2011, P20)
- **تعريف ثالث:** "هي وضع معايير وآليات حاكمة لأداء كل أعضاء الأسرة الجامعية من خلال تطبيق الشفافية، قياس الاداء، محاسبة المسؤولين، مشاركة اطراف المصلحة فيها بكافة عمليات التسيير، التقييم وصناعة القرار." (عزت، 2008)

- **تعريف رابع:** أما (Kim, 2007, 12) فقد أشار إلى إمكانية تعريفها وفق ثلاث طرق "فالأولى تتعلق بجميع العمليات والقواعد المنظمة لعمل الاقسام والادارات وكذا الهيكل الكلي وعمليات التحكم داخل الجامعات، والثانية إلى الإطار التشريعي للجامعة الذي يعمل على تنظيم العلاقة بين الجامعات والحكومة، أما الثالثة فهي إعادة هيكلة للجامعات وأغلب لجانها، تستلزم إحداث تغيير في طريقة إدارة الشؤون الداخلية لمؤسساتها.

2.1. مكاسب الحوكمة الجامعية: تتجلى أهميتها في أنها: (عباس، 2019، ص: 144)، (حمدان، 2015، ص: 70)

- تساعد المؤسسات التعليمية في تحقيق أهدافها بأفضل الآليات الممكنة في ظل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة دون استنزافها، بما يزيد من تحقيق الجودة الأكاديمية لمؤشرات جودة مؤسسات التعليم العالي هذه؛
- تسهم في إيجاد مؤسسات تعليمية مستقلة مسؤولة بتحديد الاتجاه الاستراتيجي لها والتأكد من فعالية إدارتها؛
- تفيد في الكشف عن أوجه القصور في الأداء و ضعف المخرجات؛
- تعمل على ضمان التوازن بين المسؤوليات الاستراتيجية بعيدة المدى والخطط القصيرة المدى؛
- تعمل على ضمان الحقوق والمصالح الإدارية والأكاديمية وتعزيز الثقة بين العاملين وأصحاب المصالح؛
- تعتبر نظام رقابة وإشراف ذاتي يسهم في التطبيق القانوني للتشريعات وحسن سير الإدارة ؛
- تسهم في تيسير اتخاذ قرارات تتسم بالعقلانية والشفافية ما يحقق كفاءة وفعالية على المستوى التنظيمي؛
- تسهم في تعظيم قيمة الجامعة وتزيد من قدرتها التنافسية خاصة في مخرجاتها ووضعها الإقليمي والدولي.

3.1. مبادئ الحوكمة الجامعية: بالتقصي حول مبادئ الحوكمة الجامعية في العديد من الدراسات، نجد من بين أهم مبادئها: (جقطة، 2017، ص: 28)

- **الإفصاح والشفافية:** وتشمل الإفصاح عن السياسات التعليمية، والتنفيذية وكافة التعاملات الداخلية والخارجية للجامعات، وطرح الآراء والأفكار والتعاون والتنسيق بين أطراف المؤسسة الجامعية؛
- **الاستقلالية:** تشمل على حرية الجامعة وهيئة التدريس والطلبة في تتبع الحقيقة والمعرفة دون قيود؛
- **صيانة حقوق أعضاء مجلس الجامعة:** وتتلخص في السماح لأعضاء مجلس الجامعة بإبداء آرائهم، ومنحهم فرص المشاركة، والمناقشة وتقبل مقترحاتهم، في إطار إداري تحفيزي؛

- ضمان حقوق أصحاب المصلحة: يقصد بها الفئة المستفيدة من وجود الجامعة (كالطلبة، الأكاديميين، الحكومة، ممثلي الصناعات، الجهات المانحة، جمعيات المجتمع المحلي، اتحادات العمال وخريجي الجامعات)، ويمكن ضمان حقوقهم بتنفيذ السياسات التعليمية قانونيا والعمل بتخريج قوى طلابية مؤهلة للنهوض بالتنمية؛
 - مسؤولية مجلس الجامعة: توضيح المهام والمسؤوليات لجميع العاملين، مما يؤدي لممارسة الإدارة بشكل منسجم مع مبادئ وآليات الحوكمة ووفق التشريعات؛
 - تجنب تضارب مصالح أعضاء مجلس الجامعة: لأنه يؤثر مباشرة على سير إدارة الجامعة ويعطي نتائج عكسية؛
 - السلطة: بمعنى السلطة المخولة قانونيا لمدير الجامعة من طرف الهيئات الحكومية في الدولة، والتي يمارسها عن طريق وكلائه، العمداء، رؤساء الأقسام...الخ.
 - التمثيل: تتطلب الحوكمة الجامعية الفعالة هيئات تمثيلية مهنية وطلابية على مستوى الكليات ومجلس الجامعة، وأيضا على مستوى المحيط الخارجي لها؛
 - المشاركة: إذ يتشارك كافة أصحاب المصلحة مباشرة أو عن طريق ممثليهم في اتخاذ القرارات المعنية باتخاذها؛
 - التقييم: على مستوى الأقسام، الكليات والجامعة ككل، بصفة دورية بمشاركة كل المعنيين بعملية التقييم كل حسب مجاله وسلطته؛
 - المساءلة: التي تعد وسيلة لضمان جودة أداء الجامعة، وتتعلق بأصحاب المصلحة ذوي السلطة، والمسؤولية بالجامعة وخارجها.
- © كما أن (رجب، 2015، ص ص: 110-112) له تفصيل أكثر بمبادئ الحوكمة الجامعية نوضحها كما يلي:
- الحرية الأكاديمية: هي حق للباحثين فيما يتعلق بعمليات التدريس والبحث والنشر بدون ممارسات رقابية مفرطة من المؤسسات التي يمثلونها، وإلا فلن تستطع المؤسسة القيام بأدوارها الأساسية، والحرية الأكاديمية هنا لا تعني انتفاء المساءلة، بل تعد المساءلة الوجه الآخر للحرية الأكاديمية وهي المبرر لإعطاء هذه الحرية ؛
 - الحقوق والمسؤوليات الواضحة: التي تعد ركن هام داعم لتحقيق حوكمة المؤسسات الجامعية، يجعل من خلاله كافة أصحاب المصلحة (كالطلاب ، الإداريين، أعضاء هيئة التدريس، وزارة التعليم، مؤسسات المجتمع ذات العلاقة والمشرفين الخارجيين...) على معرفة تامة بحقوقهم ومسؤولياتهم وفق الضوابط القانونية؛
 - الاستقرار المالي: فمؤسسات التعليم العالي تتطلب موارد مالية كافية لإحداث التنمية، تعمل على تمكين هذه الأخيرة من مواجهة نقص العجز في ميزانيتها العامة. وهذا الدعم المادي لا يتأتى على حساب إضعاف استقلالية هذه الجامعات أو التأثير على أنشطتها؛
 - المحاسبة: يجب أن تخضع كافة مؤسسات التعليم العالي إلى محاسبة من قبل رعاتها، بمعنى تخضع كافة أنشطتها لمراقبة دورية تتم بمنتهى الشفافية والصرامة، في إطار توافقي يحفظ حقوق ومسؤوليات كل طرف؛
 - المراجعة المنظمة للمستويات: التي تعد جزء من المحاسبة المؤسسية وتشمل وضع واختبار مستويات الجودة، هذه المستويات التي يتم الموافقة عليها من قبل المجالس الاستشارية بالجامعة؛
 - مراعاة حقوق المستفيدين: كما تم التفصيل فيه في العنصر أعلاه المتعلق بضمان حقوق أصحاب المصلحة؛
 - السلطة: مثلما تم التفصيل فيه في العنصر أعلاه المتعلق بالسلطة؛
 - الاستشارات: التي تهدف إلى تسهيل الاتصال المفتوح والفعال لحوكمة الجامعات وتدعم تحقيق مبدأ المشاركة الذي يعتبر من المبادئ الهامة للحوكمة الجامعية، وتتم من خلال تشاور رئيس الجامعة والمكاتب الإدارية الأخرى مع الهيئة التدريسية والداعمين لها والطلاب والناخبين من الخارج في القضايا الهامة؛
 - التمثيل: أيضا سبق التفصيل فيه في العنصر أعلاه المتعلق بالتمثيل.
- 4.1. عناصر الحوكمة الجامعية (أصحاب المصلحة الداخلية والخارجية): تتمثل عناصر الحوكمة الجامعية (على اعتبار أنها مؤسسة خدمية) في كل الافراد والمؤسسات التي يتشكل من خلالها محيطها الداخلي والخارجي وتؤثر فيه وهي : (علالي، 2015، ص: 57)، (مقيدش، 2019، ص ص: 26-30)
- المحيط الداخلي: يتشكل من الطلبة (وهم محور إهتمام الجامعة)، الكوادر الأكاديمية أو أعضاء هيئة التدريس (فهم عماد التعليم العالي والبحث العلمي واساسهما)، المسؤولين والموظفين الإداريين والمجالس الجامعية على كافة المستويات، النقابات والتنظيمات الطلابية واتحادات العمال (كونها تمثل مجموعات الضغط)؛

- المحيط الخارجي: يتكون: الحكومة، الوزارة الوصية، المحيط الاقتصادي وممثلي الصناعات، الجهات المانحة، المحيط الاجتماعي وجمعيات المجتمع المحلي، خريجي الجامعات، الوسائط ووسائل الإعلام، سوق العمل والمجتمع.

5.1. نماذج حوكمة الجامعات: وفق (Trakman) الذي اقترح 04 نماذج مختلفة لها، وتباين هذه النماذج بناءً على كيفية التوازن بين ثلاث قوى رئيسية هي: الدولة، قوى السوق والنخبة الأكاديمية كما يلي: (حمدان، 2015، ص: 70)

- النموذج الأكاديمي: هو الأكثر تمسكاً بالتقاليد، ويُفترض أن تُؤول فيه جميع السلطات للأكاديميين بسبب إمساحهم بزماء الأمور للإدارة العليا بالجامعة، ويكون لهم التمثيل الأوسع والرأي الأقوى بتحديد رسالتها وأهدافها؛

- نموذج حوكمة الشركات: فيه يترك المجال واسعاً للمساءلة المالية ما يساعد على تحسين النتائج، ويُفترض أن يكون رئيس الجامعة مديراً مهنيًا وليس أكاديميًا؛

- نموذج حوكمة الأمناء: وتند في السلطة إلى مجلس أمناء له أعضاء غير منتخبين داخل المؤسسة الجامعية؛

- نموذج أصحاب المصالح: ويتحقق عندما تُمثل مجموعة كبيرة من أصحاب المصالح في الجامعة في إدارتها، ومن أمثلة ذلك الطلبة والموظفون والأكاديميون والخريجون والحكومة والمجتمع المحلي.

6.1. مراحل تجسيد الحوكمة الجامعية وأهم معايير هذا التجسيد: يتطلب التجسيد الفعلي لحوكمة الجامعات جملة متتالية من المراحل: (يعقوب، 2012، ص ص: 16-17)، (عباس، 2019، ص: 32)

- مرحلة التعريف بالحوكمة وبأهم أهدافها والغايات منها و....وتعتبر هي من أهم المراحل؛

- مرحلة بناء بنية أساسية قوية للحوكمة المؤسسية وتعمل على توفير فعلي لكل الظروف الضرورية لتحقيقها؛

- مرحلة عمل برنامج قياسي للحوكمة المؤسسية، وفق برنامج زمني محدد الأعمال والتوقيت؛

- مرحلة التنفيذ والتي تتطلب عدد من الممارسات الخاضعة لمبادئ الحوكمة، كاستقلالية السلطة، الشفافية، المساءلة...، دراستها وتحليلها لتحديد مواطن الضعف في التنفيذ وتعديلها، ويقوم تطبيق الحوكمة المؤسسية من خلال تطبيق السياسات المتعلقة بذلك وتحديد الأدوار التشاركية لكافة الفاعلين؛

- مرحلة المتابعة وتطوير الحوكمة المؤسسية، وهذا بالتأكد من حسن التنفيذ، الرقابة، المراجعات الداخلية والخارجية، تدقيق آليات التنفيذ، الإجراءات الإدارية.

• وكذا تطبيق الحوكمة الجامعية وفق معايير أقرتها منظمة (UNESCO) كما يلي: (خلف حسن، 2019، ص: 137)

- العمل على ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة النشر العلمي؛

- وجب أن يتضمن إطار حوكمة النشر العلمي تعزيز شفافية وكفاءة البحوث العلمية من جهة، وصياغة كافة المسؤوليات بوضوح بين إدارة الجامعة ومختلف السلطات الإشرافية من جهة أخرى؛

- الحرص على توفير حماية وحفظ لحقوق الملكية الفكرية لكافة المعارف؛

- فرض المعاملة العادلة بين كافة مشروعات البحث العلمي؛

- تأكيد دور الإشراف العلمي وحقوقه في اعتماد الأساليب التقييمية الحديثة المواكبة لجديد المعرفة العالمية.

7.1. آليات حوكمة الجامعات: ونجدها تنفرغ إلى ثلاث آليات وهي: (تجاني، 2016، ص ص: 41-48)، (IACQA, 2017)

1.7.1. آليات تعزيز الرقابة: عن أهم مبادئ الحوكمة الجامعية التي تعزز آليات الرقابة الداخلية والخارجية نجد:

- الإفصاح والشفافية وفي ظلها يقل الفساد الإداري والمالي، وتزيد كفاءة الأداء الوظيفي؛

- المسائلة ومحاسبة العناصر المسؤولة عن كافة جوانب أدائهم المالية والقانونية والإدارية؛

- اللامركزية والاستقلالية (المؤسسية، المالية والأكاديمية)؛

- مسؤولية الإدارة العليا في تحديد مسؤولياتها ورؤيتها الاستراتيجية وتفعيل آليات المساءلة والإفصاح....

2.7.1. آليات تعزيز المشاركة: تتمثل أهم مبادئ الحوكمة الجامعية القائمة على تعزيز آليات المشاركة في: .:

- حكم القانون والعدالة والمساواة ويضمن حقوق كافة أصحاب المصالح في ظل منظومة قانونية تشريعية عادلة؛

- المشاركة لجميع الأطراف في صناعة القرارات لمواجهة كافة التحديات الداخلية والخارجية؛

- الفاعلية والفعالية اللذان يعتبران مؤشرا مهما لقياس الأداء من خلال تحقيق مدى جودة الخدمات ودرجة استقلالية عمل هذه المؤسسات ووجود الانظمة وتطبيقها ومصادقية الالتزام بها؛

- التوافق: يعتبر القدرة بالتوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة، للوصول لإجماع واسع حول المصالح العامة؛
- التمثيل: كما تم التفصيل فيه أعلاه.
- 1.7.3. آلية تعزيز الاستراتيجية: تتجلى أهميتها بضمان وتحقيق استمرارية المؤسسات الأكاديمية بظل الإدارة الرشيدة:
- الرؤية الاستراتيجية التي تعد مرحلة أولية يتم على أساسها إعداد خطة استراتيجية (التخطيط الاستراتيجي) التي تحدد أهداف المؤسسة الجامعية وكيفية تحقيقها؛
- التخطيط الاستراتيجي: الذي يعمل بتحديد عمل المؤسسة الجامعية اليوم والعمل الذي تصبو إليه مستقبلا، ثم وضع برامج عمل تقوم من خلالها بتحليل الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف وتحديد الجهات المستهدفة.
- 1.8. معوقات الحوكمة الجامعية: نجد مجموعة من المعوقات تعيق تطبيق الحوكمة في الجامعات من أهمها: (اسماعيل، خورشيد، يوسف، 2009)، (جقطة، 2017، ص ص: 31-32)، (رجب، 2015، ص ص: 91-92)
- الثقافة السائدة في المجتمع وكذا الجامعة والمتمثلة أساسا في غياب أسلوب الحوار والشورى وكذا غياب الشفافية والمساءلة؛
- المناخ السياسي العام للدولة الذي يؤثر على الشؤون الداخلية للجامعة ؛
- التشريعات الجامعية، وتشريعات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛
- طريقة إدارة الجامعة وآلية اختيار أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية التي تعتمد على تعيين أصحاب المناصب المسؤولة من طرف السلطات التنفيذية والادارية، بدل تولي مناصبهم بالانتخابات ؛
- فكرة تقييم الطلبة للأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس التي لا تلقى القبول في معظم الاوساط الجامعية؛
- تسييس إصلاحات التعليم العالي ويزر ذلك من خلال تهميش أعضاء الاسرة الجامعية في عملية صنع القرار وكذا الاصلاحات التي تخص شؤونهم الجامعية؛
- غياب أعضاء هيئة التدريس عن الحياة الجامعية وعدم انخراطهم في الأنشطة العامة داخل الجامعة.

1. مدخل مفاهيمي للنشر العلمي

لطالما اعتبر النشر العلمي المحصلة النهائية لزيادة البحوث العلمية (التي غايتها حل المعضلات وإنتاج المعرفة والوصول لنتائج وحلول بطرق علمية)، والقناة الرئيسية لنشر هذا العلم وهذه المعرفة وإيصال هذه النتائج إلى من يستفيد منها، كما عُدَّ البنية الأساسية لتطوير كافة المراحل التعليمية. (فرحان، 2019، ص: 26)، (العوضي، 2010)

1.2. تعريف النشر العلمي: عندما نتحدث عن مصطلح النشر نجد له عدة تعاريف نذكر منها:

- تعريف أول: هو "وسيلة فاعلة لإيصال النتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة التي تكون باغلبها محكمة ومعترفا بها لتعطي الحماية الفكرية والخصوصية لهذا النتاج، ومن ثم الفائدة العلمية المرجوة منه" (هلول، 2011، ص: 143)
- تعريف ثاني: وفق دائرة المعارف البريطانية هو "ذلك النشاط الذي يتضمن اختيار وتجهيز وتسويق المواد المراد نشرها"، إذا فهو يشير إلى الحلقات الثلاثة الأساسية المترابطة معا في عملية النشر وهي: التأليف، التصنيع والتسويق. من خلالها يبدأ المؤلف (الباحث) بالحصول على المادة العلمية وتنتهي بإتاحة العمل للجمهور ليتمكن من الاستفادة منه. (سيدهم، 2015، ص: 125)
- تعريف ثالث: هو "حقل فرعي من النشر الذي يقوم بتوزيع الأبحاث الأكاديمية ويعتمد على عملية التحكيم التحريري لتأهيل النصوص للنشر." (صالح، رايح، 2019، ص: 260)

2.2. أخلاقيات وصفات الباحث العلمي: قبل التطرق لأهمية النشر العلمي يجدر بنا التنويه إلى أهمية أخلاقيات وصفات المؤلف أو الباحث العلمي الذي يعد العنصر الأساسي في عملية النشر العلمي فهو من قام بجمع المعلومة المتعلقة بمقاله موضوع البحث، تحليلها وإنتاج الافكار المبتكرة والاسهام في نشرها لمستحقيها، وعن أهم صفاته فهي مفصلة كما يلي: (كزير و كزير، 2019، ص: 256)، (سيدهم، 2015، ص: 128)

- التحلي بجملة من أخلاقيات البحث العلمي: التي وإن تجاهلها الباحث قد ينسف بذلك الصفة العلمية والقيمية عن عمله المنجز، ومن أهمها الامانة العلمية والصدق في التوثيق، التحري بالموضوعية في تحليل النتائج ؛
- التصور: حتى يتأكد من أن كافة المعلومات المطلوبة قد تطرق لها بالبحث في شتى الاماكن؛
- المرونة الذهنية: وذلك ليتلاءم وبسرعة مع جملة الافكار والامكانيات المستحدثة؛

- الشمول: حتى يتمكن من الاستفادة من كافة المعلومات المفيدة التي تفحصها دون إغفال منه؛
 - التنظيم: جزء هام في عملية البحث ويكفل للباحث نجاح هذه العملية كلما تمكن من تنظيم كافة سجلاته؛
 - الصبر: هذه الصفة تجعل الباحث يتواصل في بحثه عن المعلومة المطلوبة دون كلل إلى أن يتحصل عليها؛
 - الملاحظة الدقيقة: للتعرف وضبط بعض الظواهر الغير متوقعة في البحث، واعتماد المصطلحات العلمية الموافقة لها كلما تم تحديثها؛
 - التركيز: ان يتأكد الباحث أنه في صلب نقطة البحث وكذلك مشكلته البحثية المراد إيجاد حل بخصوصها؛
 - الدقة: ولعلها أهم هذه الصفات، لأن عدم دقة الاستشهادات والاقتباسات قد يفضي لعمل غير ذي أهمية.
- 3.2. أهمية النشر العلمي:** تتجلى أهميته في أنه: (السفياي، 2021، ص: 10)، (كزير و كزير، 2019، ص: 254)
- يعمل بتنشيط وتجويد حركية البحث العلمي من خلال الرفع من مقروئية البحوث الجادة والمؤهلة للنشر بالمجلات الرصينة (بعد تحكيمها وفق ضوابط علمية دقيقة)، وبالتالي يرفع من مرتبة مجلاتها ويحسن من تصنيف جامعاتها؛
 - يعد عنصرا أساسيا في رسالة الجامعة، فمكانة هذه الأخيرة بين الجامعات تتحدد بحسب ما تقوم به من نشر أبحاث جديدة، جادة ومفيدة للقراء والمجتمع، وهو ما يترتب عليه زيادة الإقبال على هذه الجامعة من كافة أصحاب المصلحة الداخليين أو الخارجيين؛ (حفيظي و تبينة، 2015، ص: 153)
 - يسهم فعليا في تطوير طرق وأساليب عمل الأفراد والمؤسسات، من خلال الاطلاع والتوظيف للمعارف الجديدة؛
 - يسهم في التعرف على رصانة البحوث العلمية المنشورة من خلال حجم وأعداد الاستدلال بها في دراسات أخرى؛
 - يعد من بين الوسائل التي تحقق منافع مادية ومعنوية لطاغم التحرير والنشر ككل، وكذا يضمن حقوق التأليف؛
 - يعمل على تجنب تكرار القيام بنفس التوجهات البحثية بل يدعم الاستمرارية بينها؛
 - يساعد على تحسين مستوى الباحثين المبتدئين وخلق باحثين متمرسين، كلما زادت مهنتهم زادت انتاجيتهم وفرص نشرهم لمقالات رصينة بمجلات معتمدة وزادت معه احتساب درجة الباحث العلمي (h-index) الذي يعد من نقاط القوة في تقييم الباحثين، توظيفهم، ترقيتهم العلمية وحصولهم على المنح البحثية في الجامعات العالمية.
- 4.2. صعوبات النشر العلمي:** يواجه عدد كبير من الباحثين (بالجامعة الجزائرية والعالم العربي) عدة مشكلات في نشر ابحاثهم العلمية بالمجلات والدوريات المصنفة، ومن أهم هذه العقبات: (شوقي، 2021، ص: 97)، (مهديد وهوام، 2019، ص: 104-114)
- الوقت الذي ينتظره الباحث عموما بين عملية نشر المقال وحتى صدور رأي لجنة التحكيم المسؤولة عن تقييم مقاله (بقبوله أو رفضه)، قد يستغرق وفي أحسن الأحوال ثلاثة أشهر ما يؤدي إلى عدم تحقيق السبق في البحث؛
 - التحكيم المجاني والتطوعي للمحكمين يجعلهم يتكاسلون أحيانا بالرد على المجلة ما يتسبب بتأخير مدة نشر المقال
 - صعوبات عدم تمكن الباحثين من اللغات الأجنبية واكتفاء أغلبهم بنشر منتوجهم العلمي باللغة العربية فقط؛
 - صعوبات تكمن في أن فترة فتح استقبال مقالات الباحثين من طرف المجلات محدودة وليست على مدار السنة (كالنظام المعمول به في المجلات الدولية)، ما يتسبب في خلق ضغوط على الباحثين خصوصا باحثي الدكتوراه؛
 - عدم السماح للباحثين بالتحميل المجاني وقيام اغلب الناشرين والمحررين بفرض مبالغ متفاوتة للمقالات والمراجع الحديثة، ما يتسبب بعدم تمكنهم من الإلمام بمستجدات المواضيع العلمية ويؤدي لتكرار الجهود البحثية؛
 - تسبب ربط النشر والبحث العلمي بالدرجات والترقيات المهنية والوظيفية في الوسط الأكاديمي، إلى بث رؤية غير جادة لقيمة هذا البحث والنشر العلمي بين عدد كبير من الباحثين مما أفضى بتردي محتوى الأبحاث المنشورة؛ (حفيظي وتبينة، 2015)
 - صعوبات تكمن بعدم شفافية البيانات وعدم تمكن الباحثين من الحصول عليها (بهدف تحليلها وإسقاط نتائج تحليلاتهم على مختلف الظواهر والمتغيرات المدروسة، وطرح حلول مناسبة لتجاوز المعوقات التي تواجه الجهات محل الدراسة في تحقيق استراتيجياتهم)، وعدم نشرها وتكتم أغلب الجهات المسؤولة في الكشف عنها بحجة أنها معلومات سرية، وحتى وإن تمكن الباحث من الحصول على بعض منها من شبكة الانترنت فأغلبها تكون غير مُحَيَّنة؛
 - عدم تفاعل المحيط الاجتماعي مع جديد النشر والبحث العلمي الذي لايزال محايد وغير محفز لقراءة ما يكتب وينشر، وهذا راجع لغياب ثقافة الاطلاع على الجديد العلمي وحب المطالعة كما هو الحال في العالم الغربي. (عبادة، 2005، ص: 290)
- 5.2. أهم معايير النشر بالمجلات العلمية الخاضعة للتحكيم:** للمجلات الرصينة خصائص يتمكن على إثرها الباحث من تمييزها عن غيرها من المجلات المفترسة، من أهمها نذكر: (بن موسى، قمان، 2019، ص ص: 08-09)
- تتمتع بالتخصص العلمي في مجالات معينة، لكن ليس لدرجة التضيق؛

- هي مجلات محكمة، و تخضع معايير النشر بها لطابع علمي أكاديمي ولها جمهور واسع من الباحثين؛
 - رؤساء تحرير هذه المجلات و مستشاريها لهم صيت عالمي ناجح بمجال البحث والنشر العلمي وينتمون إلى أوساط أكاديمية جامعية معروفة بجديتها ورسالتها، وكذلك الحال بالنسبة لمالكي هذه المجلات أو ناشريها؛
 - تتمتع بصدى واسع بقواعد البيانات، ولها (**Impact Factor**) عال مدرجة بمواقع الفهرسة العالمية المتخصصة؛
 - قبل الشروع في عملية تقييم الأبحاث المستلمة وللتمكن من فحص نسب الاستدلال (الاقتباس من المراجع الأخرى)، تقوم هذه المجلات بالاعتماد على برمجيات رصينة ذات قاعدة بيانات كبيرة تساعدها في إنجاح مهامها؛
 - تحترم آجال الوقت الممنوحة للنشر، وتستمر بالمتابعة الجادة لعمليات التقييم؛
 - يتشارك على الأقل محكمين إثنين من ذوي الاختصاص والخبرة في عملية تحكيم المقالات الموجهة للنشر؛
 - تنشر هذه المجلات بكل وضوح حقوق النشر وهل تعود لها أو للباحثين؛
 - قد تكون هذه المجلات مطبوعة ورقيا أو متوفرة إلكترونيا، حسب قاعدة الاتاحة المفتوحة ليستفيد من مخرجاتها أكبر شريحة من الباحثين.
- بالرغم من وضوح هذه الخصائص وشفافيتها، إلا أن عديد الباحثين والاكاديميين وأغلبهم من الدول النامية والعربية يقعون فريسة بين كفتي الفخ الذي تحكم شبكاه دور النشر المفترسة والمجلات الغير جادة المعروفة بـ (**Predatory Publishers**)، وبانت تمثل خطرا كبيرا على تقدم البحث العلمي بل تعكس مساره وتدمر الاصدارات الجادة منه، ولهذا تعتبر قائمة (**Jeffery Beall**) مصدرا مهما للكشف عن المجلات ودور النشر الوهمية، فقد اعتمدت هذه الأخيرة جملة مؤشرات تكشف من خلالها عن عدم جدية وعاء النشر العلمي، ومن أهمها نذكر: (دخان، زروقة، 2019، ص: 276)، (زكي أحمد، 2015، ص: 5)
- اقحام اسماء لباحثين وهميين من دول مختلفة (ودون علمهم)، بإدراج أسمائهم ضمن قوائم المحكمين وأعضاء باللجان العلمية المشرفة على المجلة (المفترسة)، بهدف جذب أكبر عدد من الباحثين للنشر بها؛
 - العمل على بث وتأكيد القبول بنشر كافة البحوث العلمية بعد تحكيمها وفي مدة زمنية جدا قصيرة؛
 - إدراج ومن شروط النشر بالمجلة مبالغ مالية وأحيانا تكون جدا باهظة، بغية استنزاف أموال الباحثين؛
 - الاعتماد على طريقة النشر الإلكتروني (**Electronic Publishing**) فقط، باختلاق حجة إتاحة النشر المفتوح (**Open Access**) و بالتالي سهولة الولوج إلي هذه المجلات و تصفح محتوياتها؛
 - شن حملات ترويجية مكثفة تستهدف عديد الباحثين بهدف جذب أكبر عدد منهم للنشر بها، سواء عن طريق مراسلتهم إلكترونيا، او مواقع انترنت تنشئها خصيصا، او عبر وسائط التواصل الاجتماعي المختلفة.

(**Academic and Scientific Publishing: 355**)

ومن أمثلة دور النشر الوهمية نذكر:

Titles

***Scientific Research Publishing: 351 Titles, *International Scholars Journals: 343 Titles, *BioInfo Publications: 292 Titles *Academic Journals: 111 Titles.)**

3. دور ثلاثية مبادئ الحوكمة الجامعية في تجويد النشر العلمي

تزايد الاهتمام العالمي بالحوكمة بجميع المجالات من الاقتصادية إلى العلمية...، وهذا للفوائد التي تجنيها هذه الأخيرة عند العمل بها، والمجال العلمي بالمؤسسات الجامعية يهدف لطرح وتسويق مخرجات كفاءه توافق متطلبات الجامعة وكافة اصحاب المصلحة، ويُعد الالتزام بقواعد الحوكمة السبيل الانجح لتحقيق هذا الهدف.

1.3. دور الافصاح والشفافية في تحقيق جودة النشر العلمي: تُعد الشفافية مبدأ محوري من مبادئ الحوكمة الجامعية وآلية إدارية لتحقيق المساءلة وتعزيز الرقابة، ومن المفاهيم الإدارية الحديثة التي يتوجب على الإدارات الأخذ بها للتمكن من تأسيس بناء أكاديمي يتصدى للتحديات التي تواجه مخرجات بيئة التعليم العالي.

دائما وفي إطار تحسين معايير النشر العلمي القائم على العمل التشاركي الأكاديمي، ووفقا لما جاء به تقرير (Belhamel, 2018)، فقد تعاونت مجموعة من المنظمات الأكاديمية العلمية الدولية وعددها 04، والمتمثلة في¹: *لجنة أخلاقيات النشر (COPE)، *دليل مجلات الوصول المفتوح (DOAJ)، *رابطة الناشرين الأكاديميين ذات الوصول المفتوح (OASPA) و*الرابطة العالمية للمحررين الطبيين (WAME)، وحددت جملة من مبادئ الإفصاح والشفافية والممارسات الجيدة للمنشورات العلمية، باتت تشكل المعايير الأساسية للعضوية بهذه المنظمات العلمية الدولية والتي تسمح عن طريقها لقوائم الناشرين والمجلات الجادة وتُمكنهم بالنشر من خلالها، وفي حالة ثبوت انتهاك منظمة عضو لقواعد الممارسات الجيدة يتم معالجة المخاوف التي أثّرت وفق إجراءات محددة من طرف الـ 04 منظمات السابقة الذكر، وإن ثبت عدم قدرة واستعداد هذه المنظمة العضو المنتهكة لمعالجة هذه المخاوف، فقد يتم في هذه الحالة تعليق عضويتها أو إنهاؤها فوراً. وجاءت هذه المبادئ كما يلي:

- **موقع المجلة:** يجب تحرير دقيق لمحتوى موقع المجلة وعرض سياسة الوصول لأرشيف كافة المقالات على شبكة الانترنت، وتحديد سياسة الحماية الإلكترونية المتبعة وبمعلومات تتوافق ومعايير الجودة والأخلاق والمهنية تفاديا لتضليل القراء والمؤلفين، ويشمل رقم دولي تسلسلي معياري (ISSN) للنسخ المطبوعة والإلكترونية؛

- **عنوان المجلة:** أن يكون عنوانها فريداً لتجنب الخلط مع عناوين لمجلات أخرى، وتفاديا لتضليل المؤلفين والقراء؛

- **عملية التحكيم ومراجعة الأقران²:** يجب توضيح ونشر السياسات المتعلقة بإجراءات التحكيم وطرق المراجعين المستخدمة، وتيرة نشر المقالات بالمجلة، واعتماد خبراء محكمين متخصصين ومستقلين عن هيئة تحرير المجلة؛ (أحمد جابر، 2018، ص: 210)

وتجدر الإشارة بأنه أُطلقت تسمية "الصندوق الأسود" على عمليات التحكيم البعيدة عن معايير الشفافية، أين يُصدر من خلالها بعض المحكمين قراراتهم بعدم إجازة عدة بحوث للنشر دون توضيحهم لأسباب الرفض و المعايير والأسس التي اتبعوها في ذلك. لذا ولحلحلة هذه المشكلة نجد طرق مختلفة بإيجابياتها وسلبياتها تمكن على إثرها رؤساء تحرير المجلات من اختيار طريقة التحكيم والمراجعة الأنسب:

❖ **التحكيم المجهول جزئيا (Single-Blind Review):** هنا المحرر لا يعرف هوية المراجع أو المحكم لبحثه، وهذا النوع من التحكيم هو الأكثر شيوعا في المجالات العلمية؛

❖ **التحكيم المجهول كلياً (السري، الأعمى) (Double-Blind Review):** هنا المراجع لا يعرف هوية المؤلف والعكس صحيح؛ وهذا النوع من التحكيم هو الأكثر شيوعا بين مجلات العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية؛

❖ **التحكيم الشفاف (Transparent-Peer Review):** يتم بإطاره نشر تقرير المراجعة جنباً إلى جنب مع المقالات المنشورة، ويمكن للمراجعين خلالها اختيار ما إذا كانوا يريدون مشاركة هويتهم ودعم تقاريرهم بإمضاءاتهم أو لا؛

❖ **التحكيم المفتوح (Open-Peer Review):** الذي جاء لدعم شفافية ومصادقية عملية التحكيم، وتكون فيه هوية المؤلف والمراجع معروفة من قبل جميع المشاركين أثناء أو بعد عملية المراجعة، الشيء الذي يشجع المحكمين ويحفزهم أكثر للقيام بعمل شامل جاد، وقد بدأت باستخدامه وبوتيرة متزايدة عدة مجلات علمية عالمية منذ 1996؛

❖ **التحكيم التعاوني (Collaborative Review):** إما أن يتعاون مراجعين أو أكثر لمراجعة الورقة ومناقشة آرائهم وتقديم تقرير موحد، أو جعل المراجع واحداً أو أكثر يتعاون مع المؤلف لتحسين الورقة حتى تتوافق ومعايير النشر؛

❖ **التحكيم والمراجعة القابلة للتحويل (Transferrable-Peer Review):** تعتمد بعض الاصدارات العالمية (Wiley...) هذا التحكيم، من خلال منح فرصة ثانية للمؤلف الذي لم يوفق بالقبول الاولي لبحثه، بان يتم نقل ورقته لمجلة أخرى ضمن فروعها وتكون أكثر ملائمة، أين تُنقل تقارير المراجعة التي تمت إلى المجلة الجديدة جنباً إلى جنب مع ورقة المؤلف، ليتم النظر فيها من قبل محرر المجلة الجديدة وإخضاعها لمراجعة موضوعية جديدة؛

¹ Pour plus informations veuillez consultez: *COPE (Committee On Publication Ethics) <https://publicationethics.org>, *DOAJ (Directory of Open Access Journals) <https://doaj.org>, *OASPA (Open Access Scholarly Publishers Association) <https://oaspa.org>, *WAME (World Association of Medical Editors) www.wame.org.

² مراجعة الأقران (المحكمين) أو هو التحكيم بالأقران (Peer-Review): تهدف عملية التحكيم إلى تقديم التغذية الراجعة للباحثين وتجويد البحث العلمي المنشور، أين تقوم مجموعة مختارة من الأكاديميين بتحكيم العمل البحثي المرسل وإبداء رأيهم في قيمته العلمية وإعطاء الملاحظات حوله... وصولاً لاتخاذ القرار بإيجازته للنشر، تعديله وتقويم مكانه ضعفه بغية قبوله للنشر أو رفضه وتوضيح أسباب الرفض. أنظر:

Types-of-peer-review, sur le lien <https://authorservices.wiley.com/Reviewers/journal-reviewers/what-is-peer-review/>

❖ **مراجعة ما بعد النشر (Post-Publication Review):** يعطي هذا النوع من المراجعة الفرصة لتصحيح الأوراق البحثية أو تحسينها، وفيه يستمر (أو يحدث) تقييم ومراجعة الورقة بعد النشر، وعادة وبالإضافة للمراجعة السابقة بعد النشر، يعتمد المحكمون أشكال أخرى من مراجعات الأوراق البحثية كالتي سبق ذكرها.

وفي السياق ذاته ولزيادة شفافية عملية التحكيم تقوم بعض دور النشر العالمية (**Wiley, Springer, Elsevier...**) ضمن إطار فروعها وإصداراتها ومنشوراتها العلمية، بمشاركة تقارير المراجعين التي قدموها مع مراجعين محددين آخرين (اين يعتبر المراجعون المحددون هذه المناقشات أكثر صعوبة)، لأنها تهدف إلى نقد والتعليق على مراجعات زملائهم.

- **ملكية المجلة وهيئتها الإدارية:** يجب الإفصاح التام عن المعلومات المتعلقة بملكية المجلة وبموقعها، كذلك نشر كافة أسماء أعضاء مجالس التحرير والهيئات الادارية الخاصة بها، إضافة لعناوين ومعلومات الاتصال بمكاتب التحرير، ويجب أن يكون ضمن طاقمها التحريري والإداري خبراء معترف بهم بالمجالات التي تغطيها؛

- **حقوق النشر والتراخيص:** يجب الإفصاح وبوضوح عن سياسة حقوق النشر الخاصة بالمجلة ونوع الترخيص في إرشادات المؤلف بجميع المقالات، كذا توضيح سياسات أرشفة الإصدارات النهائية للمقالات المقبولة أو المنشورة؛

- **رسوم التقديم والنشر ومصادر دخل المجلة:** يجب نشر والإفصاح بوضوح جميع رسوم التقديم، والنشر بالمجلة، وكذا ذكر مصادر الدخل (كرسوم المؤلف والاشتراكات والإعلان وإعادة الطبع والدعم المؤسسي والدعم التنظيمي)، وسياستها الاعلانية إن وجدت، وحتى فيما إذا كانت المجلة تتبع سياسة مجانية النشر أو لا؛

- **عملية تحديد ومعالجة مزاعم البحث وسوء الإدارة:** لا يجوز تحت أي ظرف من الظروف أن تشجع مجلة أو ناشروها نشر المقالات التي تكون نتائج البحث فيها غير موثوقة؛

- **أخلاقيات النشر:** يجب أن تفصح المجلة على موقعها وبدقة كافة سياسات أخلاقيات النشر المتعلقة بالتأليف والمساهمة والملكية الفكرية للمجلة، كيفية تعاملها مع الشكاوى والطعون، الإفصاح عن تضارب المصالح، تبادل البيانات وإمكانية استنساخها، الرقابة الأخلاقية وخياراتها لمناقشات ما بعد النشر والتصحيحات.

2.3. دور مشاركة أصحاب المصلحة في تحقيق جودة النشر العلمي: يؤدي تشارك أصحاب المصلحة دور هام في تجويد مخرجات الجامعة ككل وتحسين محتوى النشر العلمي أساسا، باعتباره ركن محوري من مخرجات الجامعة من خلال:

1.2.3. اعتماد ونشر البحوث الجماعية التشاركية (أي العمل في إطار فريق بحثي): الشيء الملحوظ الذي يغلب على بحوث النشر العلمي الدولي الذي تتبناه كبريات دور النشر (**Wiley, Springer, Elsevier...**) والمنشورات العلمية الصادرة عنها، أن المقال الواحد المنشور يضم فريق متنوع من الباحثين باختلاف رتبهم العلمية وباختلاف جامعاتهم وانتماءاتهم المخبرية بل حتى من مختلف الدول أيضا، وهذا إن دل على شيء فهو تأكيد يدل على نجاح مبدأ العمل البحثي العلمي ضمن فرق وجماعات، على عكس ما نراه بجلل جامعاتنا العربية، لكن لا ننكر اجتهادات الجامعة الجزائرية في إطار التعاون الدولي بغية النهوض بمنظومة التعليم العالي ككل وتجويد كافة مخرجاتها، باعتمادها استراتيجيات وعقد اتفاقيات ثنائية للشراكة والتعاون التعليمي والمرافقة البيداغوجية مع عدة جامعات دولية: كندية، إيطالية، إسبانية، بريطانية، تونسية، مغربية، من دول الخليج...، تخدم عدة محاور: التعليم العالي، البحث والنشر العلمي، تكوين المكونين، تبادل الخبرات حول المناهج والبرامج التعليمية... (رجب، صاطوري، 2021، ص: 11)

وما جاء في مقال (الدهشان، 2020، ص: 96) في هذا السياق يؤكد أن البحث العلمي التشاركي يخلق نوع من التكامل في جميع جوانب المشكلة البحثية المدروسة، ويتيح عدة مقاربات لتحليلها بدقة وموضوعية أكثر في إطار عمل الفريق البحثي لإيجاد الحلول المناسبة لها. وأضاف (الدهشان) أن الكثرة الغالبة من المشكلات المتشعبة المطروحة تتطلب دراستها إلى ما يعرف بالتأليف المشترك (**Co-Authorship**) القائم على التكامل، التنسيق وفتح التعاون ليس بين أعضاء التخصص الواحد فقط بل بين أعضاء التخصصات المختلفة لإيجاد الحلول المستقلة لها.

2.2.3. الشراكات الاستراتيجية وتحالف المؤسسة الجامعية مع الشركات الكبرى: إذا تحدثنا عن التشارك بين الجامعة ومختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية...، فهذا يساعد كثيرا بإخراج الجامعة من عزلتها ويعمل على رآب الفجوة بينها وبين بقية القطاعات التي يقوم عليها البناء المجتمعي، ويعيد الثقة بالمؤسسة الجامعية ومخرجاتها، ويعمل على إسقاط الضوء أكثر وتقريب القطاع الأكاديمي والباحثين بتنوع تخصصاتهم إلى ملامسة العوائق الفعلية التي تتخبط فيها هذه القطاعات، ما يُمكن الباحثين من دراسة المشاكل المطروحة بدقة واستفاضة وتحليلها بموضوعية أكثر، وبالتالي طرح الحلول المناسبة التي تسهم فعليا في حللتها. (سيد محمود، عمار، 2008، ص: 45)،

في ذات السياق يطرح (مصيطفى، 2016، ص: 135) أربع صيغ تتوافق ودعم هذه الشراكات الاستراتيجية مع فروع الشركات الاقتصادية ذات الأولوية في النمو كالصناعة، الفلاحة، الخدمات، الابتكار والتكنولوجيا العالية، تتمثل في: *إشراك الشركات الاقتصادية في صياغة بعض محاور برامج التعليم العالي ومرافقة العملية البيداغوجية، *تقاسم الوسائل التطبيقية عندما يتعلق الأمر بالعلوم التقنية كفروع الصناعة والكيمياء، *عقود التدريب المستمر والعمليات المخبرية، *مشاريع المؤسسات الناشئة ومحاضن الشركات، وتتفرع عن هذه الشراكة ميزات عديدة أهمها الاستفادة من الدعم المالي المقدم من الشركات مما يوفر مصدرا إضافيا للتمويل الجامعي. (غنيم، 2021، ص: 42)

ومن هذه الزاوية يسهم هذا النوع من التشارك والتحالف في تجويد وجدية مضمون المواضيع المدروسة والبحوث العلمية الموجهة للنشر، الشيء الذي يحسن النشر العلمي في حد ذاته لا محالة، لأنه لا يخفى على الجميع أن من بين مشاكل تدني مستوى النشر العلمي الأكاديمي الذي تتخبط فيه كثير من جامعاتنا العربية وباحثيها هو المعالجات السطحية للكثير من البحوث المدروسة القائمة أكثر على المقاربات النظرية وليست الدراسات الميدانية .

3.2.3. مشاركة الوزارة الوصية وآلياتها في تقنين عملية النشر العلمي: في هذا الإطار تؤدي مشاركة البوابة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP-Algerian Scientific Journals Platform) كونها منصة إلكترونية دخلت حيز الخدمة 2016، تضم عدد من المجلات المحكمة (المصنفة منها والغير مصنفة) يفوق 700 مجلة وفق إحصائيات أبريل 2021، حيث توكل مهمة تصنيف المجلات إلى اللجنة العلمية الوطنية لتأهيل المجلات العلمية وفق القرار الوزاري (رقم 393-2014/06/17)، التي تنضوي مهامها تحت مسؤولية المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (DGRSDT)، أين تضم المنصة بالإضافة إلى تصنيفات أخرى، 13 مجلة ضمن صنف 'B' تم إحصائها إلى غاية 2021/02/20، (موسم، 2021، ص: 46)، وتضم 287 مجلة ضمن صنف 'C' بموجب القرار 442 المؤرخ في 2021/04/22، وتضم المنصة عدد كبير من المقالات العلمية المنشورة يفوق 152000 موزعة على هذه المجلات بمختلف تخصصاتها، وتسير المنصة من طرف مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) الذي ينضوي بموجب المرسوم رقم 03-454 المؤرخ 2003/12/01 تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتؤدي (ASJP) دور محوري في ضبط، تنظيم وتأطير عملية النشر بالمجلات الوطنية من خلال الالتزام بتطبيق ما تنشره الوزارة الوصية بانتظام من مراسيم وقرارات وزارية. وقد تم استحداث هذه المنصة الإلكترونية بهدف حماية البحوث الموجهة للنشر من الوقوع في فخ أوعية النشر العلمي الوهمية أو الناشرين المفترسين، فهي من جهة تعتبر طرف ثالث بين المؤلف والناشر ومن جهة أخرى بمثابة ضامن لوصول المقال المراد نشره إلى المجلة عبر توثيق كافة المراحل حتى النشر النهائي للمقال. (ASJP, 2016)

3.3. دور الاستقلالية في تحقيق جودة النشر العلمي: تُعد الاستقلالية مدخل آخر من مبادئ الحوكمة الجامعية تهتم بتحسين وتحفيز مخرجات الجامعة، وتمكنها من تحقيق تنافسية في كافة أبعادها، وخلق بيئة أكاديمية جاذبة سواء على مستوى جودة الكادر الأكاديمي أو المهارات الطلابية وحتى الجانب الإداري، ولا نقصد هنا بحرية الجامعة أن تنفصل تماما وتستقل كليا عن مؤسسات وأجهزة الدولة، فلا يمكن للجامعة أن تستمر في وجودها دون دعم ومساعدة الدولة، فمن الأفضل خلق فضاء تعاوني بينهما بما يضمن لها حرية في اتخاذ القرارات المنظمة لشؤونها الداخلية ويتوافق مع مبدأ المحاسبة والشفافية. (جقط، 2017، ص: 55)، (الحازمي، 2020)، وتتضمن استقلالية المؤسسات الجامعية ثلاثة أبعاد هي:

1.3.3. الاستقلالية الإدارية (اللامركزية المؤسساتية): التي ظهرت بثمانينيات القرن الماضي، وتدعو لتحرير المؤسسة التعليمية من السلطة المركزية لتحل بدلا منها السلطة المحلية، بمنح حرية للجامعات في إدارة شؤونها الداخلية دون تدخل خارجي، ممارسة وظائفها الإدارية الأساسية، رسم هيكلها التنظيمية تشريعاتها وقوانينها ولوائحها الخاصة، كما لها الحق بتعيين أعضاء هيئة التدريس والإداريين، إضافة لتشكيل وظائفها القيادية بانتخابات ديمقراطية..

2.3.3. الاستقلالية/ الحرية الأكاديمية: تعتبر الحرية الأكاديمية ركن أساسي لاستمرارية الجامعة من أجل الوفاء برسالتها، فهي ليست غاية في ذاتها بل هي وسيلة من وسائل تنمية العملية التعليمية بمكوناتها الثلاثة: الأساتذة والبرامج والطلبة، من خلال توفير تكافؤ فرص النمو المعرفي وتطورها، وتُقرن الحرية الأكاديمية بالجامعة بثلاث وظائف معروفة وهي التعليم، البحث العلمي، وخدمة المجتمع، ويشترط لهااته الاستقلالية أن تكون ضمن إطار مبني على المسؤولية والالتزام الأخلاقي والمساءلة والمشاركة بين كافة الأطراف الفاعلة في النهوض بالعملية التعليمية الجامعية، ما يكفل حرية العمل ونشر المعلومات والبحوث دون قيود.

3.3.3. الاستقلالية المالية: بأن تحقق الجامعات نسبة من الملاءة المالية التي تمكنها من تمويل أنشطتها وبرامجها، إما من إيراداتها أو التمويل الذاتي عن طريق قنواتها الاستثمارية داخل الجامعة ما يمكنها بشكل أساسي من تطوير البنية الأساسية للجامعة والمشاركة في تكلفة أنشطة المخابر البحثية والتعليمية، أو عن طريق نسبة من التمويل الحكومي (الذي للأسف أثقل كاهل الحكومة وتعتمد أساسا كافة جامعاتنا، تحت مسمى أن الجامعة مؤسسة خدمانية وليست اقتصادية)، أو عن طريق تمويل الشركات والقطاع الخاص الذي يتأتى من تفعيل التحالف والشراكة بينهما (قد يكون على شكل تكوين ميداني للطلاب، أو

عقد شراكات مع الجامعة لتوظيف عدد منهم وفق شروط معينة، ما يخلق نوع من التحفيز والتنافس بين الطلبة لنيل هذه الفرص، ما يزيد من مهاراتهم التعليمية والبحثية في كافة أطوار التعليم الجامعي وهو المطلوب. (اسماعيل، خورشيد، يوسف، 2009، ص ص: 116-119)

4. القرار التشريعي رقم 933/2016 (القائم على تعزيز آليات الحوكمة والبعد الأخلاقي)، وأثره في الحد من السرقات العلمية بالجزائر

أصبح البحث الأكاديمي (باعتباره المادة الأولية والقاعدة الأساسية التي يتم تحصيلها، تحليلها وفق مقاربات الباحثين باختلاف تخصصاتهم وإخراجها من طرفهم، بعد إخضاعها للتحكيم من طرف جهات مختصة لتقييمها وتحويلها إلى أبحاث جادة وقابلة للنشر)، عرضة لممارسات غير أخلاقية أثرت سلبا على جودة مخرجاته في ظل انتشار ما يعرف بالسرقة العلمية، والتي هي عبارة أساسا عن النقل والنسخ للمعلومات دون الإشارة لمصدرها.

1.4. بعض أشكال السرقات العلمية: تتعدد أشكال السرقات العلمية وفق (القرار 933-2016، ص: 3) ومنها:

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين؛
- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين؛
- الترجمة من إحدى اللغات للغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر؛

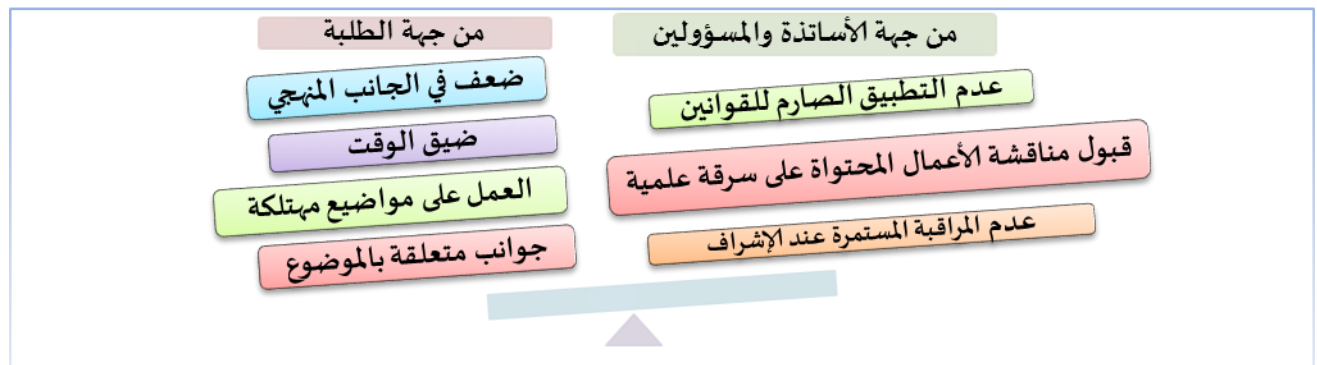
- قيام الأستاذ الباحث، الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم ... بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي؛

- استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمدخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو النشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات؛

- إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في الأعمال.

2.4. أسباب السرقات العلمية: تتعدد أسباب التوجه للسرقات العلمية في الأعمال الأكاديمية من قبل الباحثين والطلبة، فمنها من يتحمل الطالب مسؤوليته ومنها من تقع على عاتق المشرفين والمسؤولين الإداريين، وعلى العموم تتفاوت حجم السرقات باختلاف نوعية وحجم العمل المنجز. فبدرجة أكبر تكثر بمذكرات الليسانس والماستر ونقل شيئا فشيئا كلما زاد حجم العمل المنجز كالمقالات العلمية والأطروحات إلخ... ويبين الشكل رقم 01 أهم أسبابها.

شكل 01 : أسباب السرقات العلمية



المصدر : من إعداد الباحثين بناء على مضمون القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016.

فمن خلال الشكل السابق يتبين لنا أن أهم أسباب السرقة العلمية تتعلق بجانبين: الأول يخص الطلبة والثاني يخص الأساتذة والمسؤولين كرؤساء الأقسام ونوابهم وكذا رؤساء لجان المناقشة.

1.2.4. من جهة الأساتذة والمسؤولين: لو ركزنا على الأساتذة والإداريين فمساهمتهم في السرقة العلمية تكون غير مباشرة لكنها تؤدي لانتشار مثل هذه التصرفات الغير أخلاقية من خلال:

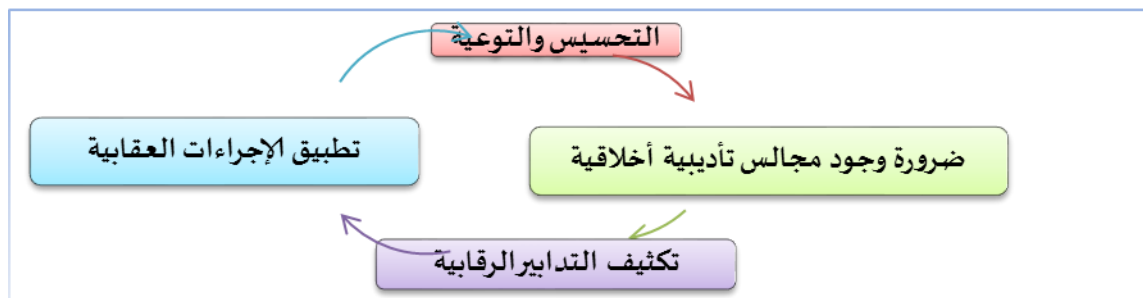
- **عدم المتابعة المستمرة عند الإشراف:** فالأستاذ(ة) عند إشرافه على مذكرات التخرج وتقارير التريص ومختلف الأبحاث فهو مساهم بطريقة غير مباشرة في السرقة العلمية في حالة لم يتم بممارسة مهام الإشراف بكفاءة، وكذلك تمرير العمل المنجز دون مراقبته والتأكد من سلامة مضمونه من السرقة والانتحال؛
- **قبول مناقشة الأعمال التي تحتوي على سرقة علمية:** من بين النقاط التي تشجع على السرقة العلمية هي قبول بعض الأساتذة مناقشة الأعمال التي تحتوي على السرقة دون التبليغ عليها، وهذا في إطار علاقة الأساتذة مع بعضهم البعض، كل هذا يدفع الطلبة لإنجاز بحوثهم دون مراعاة جانب الأمانة العلمية سواء تعلق الأمر بمذكرات التخرج أو تقارير التريص وهذا في ظل تأكدهم أن العمل سيمرر وسيقبل دون أي مشكل؛
- **عدم تطبيق القوانين بصرامة:** من أهم النقاط التي تشجع الطلبة بإتباع طرق غير أخلاقية لإتمام بحثهم العلمي تأكدهم بأن الإدارة لا تتخذ أي إجراء ردي ضد السرقة العلمية، شأنها شأن رؤساء لجان المناقشات الذين يكتفون بمناقشة وقبول الأعمال وأحيانا منح علامة 10/20 بدلا من رفضها وتقديم تقرير لرئيس القسم.

2.2.4. من جهة الطلبة: فالسرقة العلمية يمكن أن تكون مقصودة أو عن غير قصد من جهتهم؛

فوق الطالب في السرقة العلمية بطريقة غير مقصودة يكون نتيجة نقص في فهم جوانب المنهجية العلمية وكذلك عدم الإلمام الشامل بمفهوم السرقة العلمية وهنا تكون السرقة بطريقة عفوية، كعدم معرفة الطريقة الصحيحة للتهميش في حالة الاقتباس «Citation» من المراجع. أما الحالة الثانية فتكون عن قصد وهذا في ظل اعتياد الطالب على هذا العمل الغير أخلاقي نتيجة ل:

- **ضيق الوقت:** فالوقت عامل أساسي في السرقات العلمية خاصة في حالة عدم إتمام العمل مبكرا وهو ما يجعل الطالب أمام حتمية التوجه للنسخ والسرقة العلمية من مختلف المراجع دون مراعات الأمانة العلمية؛
- **جوانب متعلقة بالموضوع:** ونقصد هنا اختيار الطالب لمواضيع طويلة وتحتوي على متغيرات متعددة ومختلفة، وهو ما لا يتناسب مع الموضوع المراد إتمامه (مذكرة ماستر مثلا)، أو تلك المواضيع التي لا تحتوي على مراجع كثيرة خاصة باللغة العربية، وكذا لا يتوافق مع ضيق الوقت الممنوح للباحث؛
- **العمل على مواضيع مهتلكة:** فالطلبة بصفة عامة أصبحوا يتوجهون نحو الأعمال التي تم إنجازها مرارا وتكرارا في السنوات السابقة، خاصة في تقارير التريص و مذكرات التخرج، بحكم أنها تتوفر فيها المراجع وهو ما يوقعهم في السرقات العلمية من خلال النقل الحرفي للمراجع دون التأكد منها، أو من خلال الاعتماد الكلي لمذكرات زملائهم في أقسام و تخصصات أخرى في ظل تأكدهم أن الإدارة لا تقوم بمراقبة الأعمال.
- 3.4. **مسؤولية الأساتذة والإداريين تجاه السرقة العلمية وآليات الحد منها:** من أجل القضاء على الممارسات اللاأخلاقية في النشر العلمي ونقصد بها هنا السرقة و الانتحال، تتجلى مسؤولية الأساتذة والإداريين في الحد من هذه الممارسات، بهدف التوصل إلى تقديم بحث علمي سليم خالٍ من الأخطاء المنهجية ومن السرقات العلمية، وفق بعض الاجراءات التي تندرج من الوقائية إلى العقابية كما يوضحها الشكل 02:

شكل 02: كيفية الحد من السرقات العلمية.



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مضمون القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016

- 1.3.4. **فيما يخص تدابير التحسيس والتوعية:** فهنا تقع المسؤولية على رؤساء الأقسام وكذا المجالس العلمية لكل قسم، من خلال تنظيم ندوات علمية وأيام دراسية تخص منهجية إعداد البحوث العلمية المعدة للنشر، هذه الأخيرة حبذا لو تحتوي على جانب تطبيقي وعدم الاكتفاء بمحاضرة واحدة فقط. وهذا من أجل محاولة تطبيق وترسيخ بعض أسس المنهجية العلمية الصحيحة كالتهميش و الاقتباس وغيرهما ...

2.3.4. فيما يخص ضرورة وجود مجلس تأديبي أخلاقي: حيث وحسب ما نص عليه القرار الوزاري رقم 933 فيجب على كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث إنشاء مجلس للأداب وأخلاقيات المهنة الجامعية، والذي يتشكل من 10 أعضاء من مختلف التخصصات والذي يرأسه شخصية علمية ذات سمعة مؤكدة يعينه الوزير المكلف بالتعليم العالي من بين الأساتذة الباحثين ذوي أعلى رتبة، والذي تكون مهامه: (المادة 13، القرار 933-2016)

- دراسة كل إخطار بالسرقة العلمية وإجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها؛
 - تقدير درجة عدم الالتزام بقواعد الأخلاقيات المهنية والنزاهة العلمية لكل حالة تعرض عليه؛
 - تقدير درجة الضرر اللاحق بسمعة المؤسسة وهيئاتها العلمية؛
 - إحالة كل حالة تتعلق بالسرقة العلمية على الجهات المختصة بها مشفوعة بتقرير مفصل يبين مضمون الحالات.
- 3.3.4.** فيما يتعلق بتكثيف التدابير الرقابية: ونقصد هنا زيادة الرقابة على الأعمال والبحوث المنجزة من أجل اكتشاف مختلف حالات السرقة بدايةً من المتابعة المستمرة في الإشراف وصولاً لتسليم العمل للإدارة، والتي بدورها تسلمه للأساتذة لتقييمه و تدقيقه.

هذا وتساهم تكنولوجيا المعلومات في كشف السرقات العلمية من خلال استخدام البرامج الكاشفة للانتحال أو إنشاء منصة إلكترونية للبيانات، وحسب (المادتين 06-07، القرار 933-2016) فمن بين التدابير الرقابية:

- تأسيس قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة الباحثين (كالأطروحات، تقارير التريضات، مشاريع البحث، والمطبوعات الببداغوجية...)
 - توفر مؤسسات البحث والتعليم العالي، قاعدة بيانات رقمية لأسماء الأساتذة الباحثين حسب شعبهم وتخصصاتهم وسيرتهم الذاتية ومجالات اهتماماتهم البحثية للاستعانة بخبرتهم لتقويم أنشطة البحث العلمي؛
 - إلزام كل طالب/ أستاذ باحث عند تسجيل موضوع بحث/ أطروحة... إمضاء التزام بالنزاهة العلمية يودع لدى المصالح الإدارية المختصة لوحدة التعليم والبحث؛
 - شراء حقوق استعمال مبرمجيات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية باللغات العربية والأجنبية أو استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الانترنت وغيرها ، أو إنشاء مبرمج معلوماتي جزائري كاشف للسرقة العلمية؛
- 4.3.4.** فيما يخص تطبيق الإجراءات العقابية: يعتبر التنفيذ الفعلي للإجراءات العقابية من أهم الطرق لتقليل من السرقات العلمية، وهنا نلاحظ بعدة أقسام بالجامعات تسبب بتنفيذ العقوبات الردعية ضد الطلبة الذين تم إثبات السرقة العلمية بأعمالهم ويكتفون فقط بمنحهم علامات متدنية بدلا من رفض العمل، وتنفيذ أحد الأحكام التي جاءت بها (المادة 35 من القرار الوزاري رقم 933-2016) وهي إبطال المناقشة وسحب اللقب الذي حصل عليه.

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في الورقة البحثية، تبين أن مسعى التزام المنظومة الجامعية الجزائرية بتحسين النشر العلمي قائم فعليا، وتعد منظومة الحوكمة الجامعية من بين الخيارات الناجحة التي تتمكن بفضلها الجامعة الجزائرية من التغلب على العديد من تحديات النشر العلمي على المستوى الوطني والنهوض به لمواكبة النشر العلمي على المستوى الدولي.

لذا وجب على الجامعة الجزائرية وفي إطار آليات الحوكمة التشاركية والقانونية ...، الحرص على تبني ثقافة العمل بمبادئ الحوكمة الجامعية واعتمادها كأسلوب بل سلوك إداري، لأنها مدخل محوري في دعم المنظومة الجامعية ككل وتقويم تدريجي لكافة مخرجاتها.

وقد تم التوصل في نطاق هذا البحث لعدد من النتائج لعل من أهمها :

- تفعيل مبادئ الحوكمة الجامعية مهمة تشاركية تقع على عاتق أصحاب المصلحة الداخلية والخارجية للجامعة؛
- التحديات التي تحيط ببيئة التعليم العالي عموما والبحث والنشر العلمي تحديدا، تجعل من اعتماد المؤسسات الجامعية لمنظومة الحوكمة الجامعية، طوق النجاة الذي يدعمها في التغلب على التحديات ويسهم في تحقيق جودة مخرجاتها (الطلبة، البحث والنشر العلمي، جديد الاختراعات) التي هدفها خدمة والنهوض بالمجتمع.

وفي ضوء تلك النتائج يمكن تقديم جملة من التوصيات لعل من أهمها:

- للأهمية البالغة للحوكمة الجامعية، وجب المناداة بالعمل على تشكيل مجلس للحوكمة بالجامعات، يتكون من قادة المسؤولين بالإدارة، أعضاء بهيئة التدريس، وممثلين عن كافة أصحاب المصلحة الداخلية والخارجية للجامعة؛

- ضرورة العمل على تعزيز آليات الحوكمة الجامعية القائمة أساسا على تفعيل العمل بمبادئها، وخلق قنوات للتقييم والرقابة والمسائلة وتدعم الشفافية، بهدف تحسين كافة جوانب الاداء، الاكاديمي، الإداري والبحثي؛

أما عن الشق المتعلق بالنشر العلمي فنوصي بـ :

- التفرغ لرأس تحرير المجلات (إن لم نقل التفرغ التام) وتعيين محررين ذوي كفاءة؛
- اعتماد التقنيات والبرامج الحديثة المتوافقة وتخصصات البحوث العلمية، وتوحيد خيارات الفحص المستخدمة لكشف السرقات ونسب الانتحال وتعديلها قبل توجيهها للنشر، بهدف حماية حقوق ملكيتها الفكرية، ومن هذه البرامج: **Turnitin, iThenticate, Plagiarism detect, Dupli checker**.
- العمل على إصدار المجلات العلمية في الجامعات بأكثر من لغة عالمية؛
- العمل على تدويل المجلات والدوريات العلمية ضمن قواعد البيانات العالمية لتمكينها من معامل التأثير (IF)؛
- ضرورة قيام وزارة التعليم العالي بتبني قوالب ومعايير موحدة للإخراج والنشر في المجلات العلمية، تلتزم بها الجامعات والمؤسسات البحثية بدل التفاوت في هذه السياقات التي طالما انتهكت تحديدا فئة باحثي الدكتوراه؛
- العمل على تقليص فترة التحكيم التي قد تتجاوز السنة، لعدة أسباب أهمها التحكيم المجاني والتطوعي للمحكمين، وذلك بتحفيزهم لقاء تحكيمهم للأبحاث المُعدة للنشر، والرفع من أعضاء اللجان المحكمة، واعتماد المحكمين الأكفاء ذوي الاختصاص الملائم ، والتنسيق بين رؤساء ومحرري المجلات وكافة هذه اللجان؛
- خلق مصادر تمويلية ثابتة (غير التمويل الذاتي الذي يكون من تكاليف نشر الابحاث التي قد يدفعها المحررون)، تدعم الجامعات وكرلياتها في أوعية نشر البحوث العلمية وتحسين خدمة النشر بالمجلات العلمية التابعة لها؛
- وضع معايير واضحة وشفافة والالتزام بها في معالجة المقالات العلمية المعدة للنشر طيلة عملية تحكيمها ؛
- ضرورة تكثيف عمليات التحسيس (كالملتقيات....) بالمحيط الجامعي حول أهمية هذه المفاهيم الحديثة، بالعمل على نشر ثقافة البحث والنشر العلمي، التي تهدف إلى تجويد المنظومة التعليمية الجامعية وكافة مخرجاتها؛
- ضرورة الاطلاع على التجارب الناجحة في مجال النشر العلمي، بهدف الاستفادة منها وتطبيقها ما أمكن ذلك؛
- اعتماد استراتيجيات تشجع الاكاديميين (ماديا ومعنويا) وتحفز عملية النشر العلمي، كالرفع من قيمة الغلاف المالي الموجه للبحث العلمي وإدراج منح مالية منه للباحثين الذين يوفقون في نشر أبحاثهم بالمجلات المصنفة عالميا؛
- العمل على المواءمة بين محتوى المواضيع المنشورة والتطلعات والمتطلبات المستجدة للمجتمع.

المراجع:

1. أحمد جابر جميلة. (2018). إنتشار حركة الوصول الحر للنشر العلمي في البلدان العربية. أطروحة دكتوراه، (غ.م)، المعهد العالي للعلوم الانسانية والاجتماعية والاداب، الجامعة اللبنانية.
2. أحمد خلف حسن أسماء، (2019). رؤية إستراتيجية لحوكمة النشر العلمي في ضوء المعايير الدولية، مجلة مستقبل التربية العربية، مجلد 26 العدد 117
3. أدريانا جارلميلو و آخرون. (2012). الجامعات تحت المجهر – مقارنة معيارية لحوكمة الجامعات من أجل تحديث التعليم العالي بمنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا،.
4. إسماعيل سراج الدين، خورشيد معتز، محسن يوسف. (2009). حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بمصر ط1، مكتبة الاسكندرية.
5. بن موسى محمد، قمان عمر، (2019). تيسير سبل نشر المقالات في المجلات العلمية: دليل النشر، تشخيص الصعوبات واستشراف الحلول، الملتقى الوطني 03: أساسيات النشر العلمي بالمجلات المحكمة، الجلفة: جامعة زيان عاشور.
6. تجاني ربيعة. (2015). حوكمة مؤسسات التعليم العالي-دراسة حالة جامعة قاصدي مرباح ورقلة. شهادة الماستر. كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
7. جقطة سناء. (2017). دور حوكمة الجامعة في تحسين جودة التعليم العالي من وجهة نظر الاطراف ذات المصلحة-دراسة حالة جامعة سطيف 1- رسالة الماجستير. (غ.م). كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1.
8. خالدة هناء سيدهم، (2015). دراسة استطلاعية للباحثين حول: واقع صعوبات نشر المقالات والابحاث العلمية بالجامعات الجزائرية، جامعة باتنة، الملتقى العلمي المشترك 01 حول تمثين أدبيات البحث العلمي..
9. دخان نور الدين، زروقة اسماعيل، (2019). جهود الجامعة الجزائرية في محاربة أوعية النشر العلمي غير الجادة، المؤتمر الدولي 01: تقييم جودة أوعية النشر العلمي بالعالم العربي، ألمانيا: مركز مؤشر الاستطلاع والتحليلات.

10. الدهشان جمال علي، (2020). الاتجاهات الحديثة في النشر العلمي ومعايير تقييمه، المجلد الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المجلد 03، العدد 01.
11. رجب الدهدار مروان حمودة. (2016). حوكمة الجامعات وعلاقتها بالأداء الجامعي -في جامعات من قطاع غزة- أطروحة دكتوراه، (غ.م). -قسم إدارة الأعمال، جامعة منوبة.
12. رجب لطيفة، صاطوري الجودي، (2021). اعتماد استراتيجيات التعاون التعليمي الدولي كمدخل أساسي لتطوير منظومة التعليم العالي...، الملتقى الدولي 06: دور التعاون الدولي في تطوير منظومة التعليم العالي والابتكار بالوطن العربي، برج بوعريش: جامعة محمد البشير الإبراهيمي،
13. السفيناني هلال محمد علي سيف، (2021). معوقات النشر العلمي وسبل معالجتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم في الجامعات اليمينية، المؤتمر الدولي الافتراضي: النشر العلمي في المجلات والدوريات المحكمة. برلين-ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي،
14. سيد محمود يوسف، عمار حامد. (2008). آفاق تربوية متجددة- رؤى جديدة لتطوير التعليم الجامعي، الدار المصرية اللبنانية للنشر.
15. شوقي عبد الرحمن تره مريم، (2021). معوقات النشر العلمي التي تواجه شباب الباحثين، المؤتمر الدولي الافتراضي: النشر العلمي بالمجلات والدوريات المحكمة، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي،
16. صالح منثر أحمد، رابح حمد أحمد. (2019). الإتاحة الحرة وإسهاماتها في تطوير النشر العلمي بالجامعات، دراسة تطبيقية على أساتذة جامعة كردفان، مجلة جامعة السلام، العدد 08.
17. عبادة شهرزاد. (2005). النشر العلمي وسلوك الأساتذة الباحثين في نشر أعمالهم العلمية: دراسة ميدانية في أقسام الفيزياء، الكيمياء والرياضيات، بكلية العلوم، جامعة منتوري، أطروحة دكتوراه (غ.م). كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسنطينة: جامعة منتوري.
18. عباس زهرة. (2020). حوكمة الجامعات وأثرها على جودة مخرجات التعليم العالي لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه. (غ.م). تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة. جامعة فرحات عباس سطيف1.
19. علالي ايمان. (2015). الاتجاهات الحديثة للحوكمة في قطاع التعليم العالي بالجزائر-دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة سعيدة- شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر.
20. علام محمد موسى حمدان، (2015). الطريق نحو الجامعات البحثية عالمية المستوى-دراسة شمولية بالجامعات العربية -مجلة عمان: مجلد 04، العدد 13.
21. غنيم صلاح الدين عبد العزيز وآخرون، (2021). حوكمة البحث العلمي في مصر -تصور مستقبلي، مجلة البحث التربوي.
22. فرحان عماد محمد، (2019). النشر العلمي في العراق المشكلات والصعوبات والحلول، المؤتمر الدولي الأول: تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي، برلين:- مركز مؤشر الاستطلاع والتحليلات.
23. كتاب فعاليات المؤتمر العربي الدولي الثامن لضمان جودة التعليم العالي، IACQA . (2018). الجامعة اللبنانية الدولية.
24. كتاب فعاليات المؤتمر العربي الدولي السابع لضمان جودة التعليم العالي، IACQA . (2017). الجامعة المصرية .
25. كزيز آمال، كزيز نسرين، (2019). أخلاقيات ومعايير النشر العلمي في المجلات المحكمة، الجلفة: مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، عدد خاص الملتقى الوطني العلمي الأول: أساسيات النشر بالمجلات العملية المحكمة
26. مصيطفي بشير. (2016). نهاية الربع - الأزمة والحل- استشراف التعليم العالي ط2، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.
27. مقيش نزيهة. (2020). دور مبادئ الحوكمة في تحقيق الجودة في الجامعات الجزائرية من وجهة نظر هيئة التدريس-دراسة استقصائية على عينة من الأساتذة- أطروحة دكتوراه، (غ.م). العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة فرحات عباس سطيف1.
28. مهديد عمرة، هوام علاوة، (2019). معضلة الانتاج العلمي في الوطن العربي الحوائل والعقبات، المؤتمر الدولي 01: تقييم جودة أوعية النشر العلمي بالعالم العربي، ألمانيا: مركز مؤشر الاستطلاع والتحليلات.
29. موسم عبد الحفيظ، (2021). واقع وآفاق النشر العلمي في المجلات المصنفة ضمن ASJP، المؤتمر الدولي الافتراضي: النشر العلمي بالمجلات والدوريات المحكمة، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي.
30. نور الدين حفيظي، رابوة تبيينة، (2015). النشر بين الأهمية العلمية والصعوبات الواقعية، الملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية حول: تمكين أدبيات البحث العلمي الجزائر،
31. هلول إحسان علي . (2011)، -واقع النشر العلمي في جامعة بابل : دراسة تقويمية، رسالة ماجستير(غ.م). معلومات ومكتبات، جامعة بابل.
32. يعقوب عادل ناصر الدين، (2012). إطار نظري مقترح لحوكمة الجامعات ومؤشرات تطبيقها في ضوء متطلبات الجودة الشاملة، دراسة مقدمة لمجلة MEU. المملكة الاردنية الهاشمية: جامعة الشرق الاوسط-عمان.
33. Kim Terri, (2007). "Changing University Governance and Management in the U.K and Else where Under Market Conditions: Issues of Quality Assurance and Accountability. London: Brunel University.
34. Serge Williams Bationo, (2011). la contribution des conseil administration à la gouvernance des universités: de l'expérience de l'université du Québec à Chicoutimi, thèse de doctorat en gestion et management publique, Université Senghore.

المواقع الالكترونية المعتمدة

- الحازمي علي محمد . (2020). الاستقلال المالي التحدي الأكبر للجامعات، على الرابط <https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2034165>
- العوضي فريدة محمد احمد. (2010). صناعات الثقافة العلمية واقع النشر العلمي في العالم العربي. على الرابط <http://laamkan.maktoobblog.com>

- عزت...، (2008)، الرابط <http://qadaya.net/node/3068>
- قاسم زكي أحمد، (2015). النشر العلمي...صوائب ومصائب، الرابط <https://www.researchgate.net/publication/280026154>
- Belhamel Kamel, (2018). Les Principes de Transparence et de Bonnes Pratiques dans l'Édition Savante, .
<https://oaspa.org/information-resources/openaccessresources-principes-transparence-et-bonnes-pratiques-ledition-savante>

المواد والقرارات الوزارية

- المواد: 6، 7، 13، 35، من القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 والمحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.
- القرار الوزاري رقم 442 المؤرخ في 2021/04/22 الرابط: <https://1biblothequedroit.blogspot.com/2021/04/revues-class-c-2021>
- إحصائيات أبريل 2021، الرابط <http://www.univ-msila.dz/jlsr/2021/05/20> 0